

نزوح رياضي على نطاق أولمبي

جان دو بليسيه

تسببت الألعاب الأولمبية في نزوح أكثر من مليوني شخص في العشرين عاما الأخيرة. مما أثر بدرجة كبيرة على مجموعات بعينها مثل النازحين والفقراء وطائفة الروما والأمريكيين من أصل أفريقي. وعادة ما تخلف الأحداث الكبرى مثل الألعاب الأولمبية وراءها تركة ثقيلة للسكان المحليين من اضطراب في الأوضاع السكنية.

في كوريا الجنوبية استعدادا للأولمبياد الصيفية التي جرت في عام ١٩٨٨.

وفي بكين تزيل السلطات مساحات شاسعة من الأحياء السكنية استعدادا للأولمبياد التي ستجري عام ٢٠٠٨. ولقد نزح بالفعل ١,٢٥ مليون شخص من بيوتهم ومن المقدر أن

درس الباحثون من مركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء الكائن في جنيف والذي تدعمه شبكة جنيف الأكاديمية الدولية سبعة مدن مضيئة للأولمبياد سواء التي جرت في الماضي أو التي سوف تجرى في المستقبل. وأوضح تقريرهم أنه لم يتغير الكثير منذ النزوح القسري لـ ٧٢٠ ألف شخص في سول

يضاف إلى هذا العدد ربع مليون آخرين من النازحين بحلول بدء الألعاب في أغسطس ٢٠٠٨. هذه الأرقام لا تشمل الأربعمائة ألف مهاجر تقريبا الذين يعيشون "بشكل مؤقت" في ١٧١ حي في أوضاع تفتقر تماما إلى الأمان، ولقد قدم هؤلاء إلى بكين بسبب عدم وجود فرص اكتساب الرزق في المناطق الريفية. وكذلك يتعرض الممثلون القانونيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعارضون عمليات الإخلاء الإجبارية أو يطعنون فيها إلى الترهيب المستمر والتحرش وفي بعض الحالات يتعرضون إلى السجن بسبب نشاطهم. وغالبا ما تنطوي عمليات

لافئة عملاقة معلقة على واجهة أحد المباني في بروداي في سني في أستراليا تندد بمخطط هدم هذه المباني في إطار التحضير لبناء المباني اللازمة للألعاب الأولمبية.

السماط البارزة للألعاب الأولمبية التي جرت في أثلاثنا عام ١٩٩٦ تجريم التشرد.

ويهيئ مركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء بلجنة الأولمبياد الدولية وغيرها من الجهات التي تدير الأحداث الكبرى أن تدرج بالكامل اعتبارات حقوق الإسكان في معايير الاختيار المطبقة في الحكم على العروض المقدمة لاستضافة أي حدث كبير. وعلى المنظمات أن تدرج بشفافية اعتبارات حقوق الإسكان في جميع أوجه الإعداد للأحداث وإقامتها. وتضع المبادئ التوجيهية التالية التي قمنا بإعدادها الخطوط العريضة لتعزيز ترك ميراث إيجابي من الإسكان يتمتع به السكان بعد إقامة الأحداث بفترات طويلة؛ وتحت هذه المبادئ التوجيهية الحكومات والسلطات البلدية ومنظمي الحدث ولجان فحص العروض وحتى الرعاة من الشركات والرياضيين والمشاهدين أن يراعوا ما يلي:

- تقييم ومراقبة وتقدير آثار الإسكان الفعلية والمحتملة للمناسبات الكبرى.
- تجنب إزعاج المواطنين النازحين المتواجدين هناك أصلاً.
- ضمان مساهمة مناسبة استضافة حدث كبير كهذا في إضفاء الاستقرار على أسواق الإسكان وتوفير الإسكان الذي يمكن تحمل تكاليفه.
- استغلال الأحداث الكبرى كفرصة لزيادة توفير الإسكان لمحدودي الدخل والإسكان الشعبي والاجتماعي وتحسين أوضاع الإسكان القائمة.
- محاسبة مرتكبي مخالفات حقوق الإسكان وضمان توفير التعويضات للمتضررين.

جان دو بليسيه هو القائم بأعمال المدير التنفيذي بمركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء. ولمزيد من المعلومات، اتصل بمسؤول الإعلام رادريكا ساتكونا ناثان media@cohre.org

تقرير اللعب النظيف لحقوق الإسكان، والمبادئ التوجيهية وورقات المعلومات الأساسية بشأن المدن الأولمبية التي تمت دراستها متوفرة على الموقع التالي: www.cohre.org/mega-events

www.ruig-gian.org .١



والفقراء وتجريم التشرد ومصادرة الممتلكات الخاصة والافتقار إلى الشفافية وإبعاد السكان المحليين عن المشاركة في صنع القرار.

وبالفعل، قبل الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢ المقرر عقدها في لندن بخمسة أعوام، يواجه ١٠٠٠ شخص تهديد النزوح من ديارهم وأسعار الإسكان آخذة في التصاعد، ومن الواضح حتى في هذه المرحلة المبكرة أن إنشاء المرافق والملاعب الأولمبية سوف يؤثر على الفقراء وذوي الدخل المحدود والمقيمين في المساكن الشعبية والأقليات العرقية مثل الغجر والرُحل.

وتأثر ما يقرب من ٢٧٠٠ شخص من طائفة الروما بسبب الإعداد لإقامة الألعاب الأولمبية في أئينا. وبالنسبة إلى طائفة الروما، ساعدت الألعاب الأولمبية في زيادة التمييز والتهميش الذين يعانون منهما بالفعل مما أدى إلى المزيد من الفصل وعمليات الإخلاء العنيفة الجبرية وتراجع أملهم في تواجده ظروف معيشة إنسانية وكافية.

ولقد تم تهجير حوالي ٣٠ ألف من السكان الفقراء من بيوتهم في أثلاثنا بواسطة الطبقة الاستقرائية وهدم المساكن الشعبية والمضاربات الإيجارية ومشروعات التجديد الحضرية المتصلة بالألعاب الأولمبية، ولقد تم هدم حوالي ٢٠٠٠ وحدة من وحدات الإسكان الشعبي وتهجير ما يقرب من ٦٠٠٠ قاطن لتلك المساكن. ولقد تأثر الأمريكيين من أصل أفريقي بدرجة كبيرة بعمليات النزوح تلك، وكان من

الإخلاء في بكين على الهدم الكامل لبيوت الفقراء، وعندها يضطر السكان إلى الانتقال إلى مكان آخر بعيداً عن مجتمعاتهم وأماكن عملهم، مع عدم كفاية شبكات وسائل النقل مما يضيف عبئاً ثقيلاً على تكاليف المعيشة. وفي بكين - بل وفي الصين عموماً - تتسم عمليات الهدم والإخلاء بالتعسف وعدم إتباع القواعد على النحو الصحيح. وفي الكثير من الحالات لا يتم إخطار السكان قبل إخراجهم إلا بفترة قصيرة أو لا يتم إخطارهم على الإطلاق ولا يحصلون على التعويض الذي تعددهم به الحكومة. وهذا الاحتياج إلى التعويض الكافي أو إلى أي تعويض على الإطلاق يعرض أحيانا الأشخاص الذين اضطروا إلى إخلاء مساكنهم إلى خطر التشرد والفقير المتصاعد. وعادة ما تتم عمليات الإخلاء الإجبارية بشكل عنيفة، ولقد تعددت الانتهاكات التي ترتكب أثناء عمليات الإخلاء.

ويتناول التقرير كذلك العواقب السكنية للأحداث الكبرى الأخرى مثل كأس العالم الذي يجريه الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) والمعارض العالمية ومؤتمرات صندوق النقد الدولي/البنك الدولي وحتى مهرجانات الجمال مثل مسابقة ملكة جمال العالم وملكة جمال الكون. ويوضح التقرير كيف إن هذه الأحداث تتسبب بشكل مباشر وغير مباشر في إيجاد عدد من مخالفات حقوق الإسكان ومن ضمنها الإخلاء الجبري وارتفاع تكاليف الإسكان (مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن) وخفض القدرة على توفير الإسكان الاجتماعي والإسكان منخفض التكاليف والتمييز ضد الأقليات